تحليل العلاقة بين الصدمات النفطية والموازنة الحكومية في السعودية للمدة 1990-2019

Analysis of the relationship between oil shocks and the government budget in Saudi Arabia for the period 1990-2019

معلومات البحث:
- تاريخ الاستلام: 19-05-2021
- تاريخ ارسال التعديلات : 01-06-2021
- تاريخ قبول: 02 - 06-2021 النشر

أ.د هاشم محمد عبدالله العركوب
جامعة الموصل / كلية الادارة والاقتصاد
الموصل,العراق
Hashim Mohammed Abdolla Alargoob
College of Administarion and Economics / University of Mousl, Mousl, Iraq.

عدي صابور محمد الراشدي
جامعة الموصل / كلية الادارة والاقتصاد
الموصل,العراق
ODAY SABOR MOHAMMED ALRASHIDI
College of Administarion and Economics / University of Mousl , Mousl , Iraq.
Dr.oday1980@yahoo.com

المستخلص:

ان اهمية الموضوع في تقدير اثر الصدمات النفطية المفاجئة عبر عقود من الزمن منذ مطلع السبعينات من القرن العشرين ولحد الان كانت الدافع في اختياره، ومن الطبيعي عندما تكون اسعار النفط منخفضة فان ذلك سينعكس على قرارات الحكومة المالية. ان مشكلة البحث تتمحور حول الاعتماد على الإيرادات النفطية بشكل أساسي وضعف القطاعات الاخرى مثل الزراعة في تمويل الموازنة الحكومية في السعودية، مما يثير السؤال التالي: وهو الى اي مدى يمكن لهذه البلدان استيعاب تلكم الصدمات النفطية واحتوائها من خلال سياسة مالية مناسبة. واعتمد البحث على فرضية مفادها إن تتبع مسارات الصدمات النفطية كان لها انعكاساتها الواضحة في قرارات الموازنات الحكومية مما حدا السعودية الى اتباع الاساليب والوسائل المالية المناسبة لاحتواء العجز في الموازنة الحكومية. ومن اهداف البحث الاساسية هو بيان مخاطر الصدمات النفطية على الاوضاع المالية في احداث فوائض او عجوزات في هذه الاوضاع المالية للموازنات الحكومية، واعتمد البحث على المنهج التحليلي في اثبات فرضيتها لبيان اتجاهات هذه الصدمات. وتوصل البحث الى مجموعة من النتائج منها على ان النفط يعتبر وما يزال من اهم العوامل المحركة للتطورات السياسية والاقتصادية ويرى الكثيرون إنه المحدد الى تلك التطورات. وبناءآ عليه اوصى البحث: على العمل في تنويع الاقتصاد السعودي من اجل الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد ذات ركائز قوية يقوم على تطوير القطاعات الخدمية والزراعية والصناعية والإنتاجية، من اجل التقليل من حدة الصدمات النفطية السلبية على الاقتصاد السعودي، وضرورة اختيار الطرق المناسبة من اجل استثمار الإيرادات النفطية بصورة صحيحة.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد السعودي، الاوضاع المالية، الاقتصاد الريعي، الانفاق العام، الايرادات العامة، اسعار النفط.

Abstract:

The importance of the subject in estimating the impact of sudden oil shocks over decades since the early seventies of the twentieth century until now was the motive in choosing it, and naturally when oil prices are low, this will be reflected in the government's financial decisions. The research problem revolves around dependence on oil revenues mainly and the weakness of other sectors such as agriculture in financing the government budget in Saudi Arabia, which raises the following question: It is to what extent these countries can absorb those oil shocks and contain them through an appropriate fiscal policy. The research relied on the hypothesis that tracking the paths of oil shocks had clear repercussions in government budget decisions, which prompted Saudi Arabia to follow appropriate financial methods and means to contain the government budget deficit. One of the main objectives of the research is to show the risks of oil shocks on financial conditions in creating surpluses or deficits in these financial conditions for

government budgets, and the research relied on the analytical method to prove its hypothesis to show the trends of these shocks. The research reached a number of results, including that oil is and is still one of the most important drivers of political and economic developments, and many believe that it is the determinant of these developments. Accordingly, the research recommended: to work on diversifying the Saudi economy in order to move from a rentier economy to an economy with strong pillars based on the development of service, agricultural, industrial and production sectors, in order to reduce the severity of negative oil shocks on the Saudi economy, and the need to choose appropriate methods for investment Correct oil revenue.

Keywords: Saudi economy, financial conditions, rentier economy, public spending, public revenues, oil prices.

المقدمة:

تعرضت أسعار النفط الخام العالمية للعديد من التقلبات وعدم الاستقرار في العقود الاخيرة أو كما تعرف بالصدمات النفطية، وهناك نوعين من الصدمات النفطية الاولى تخص الطلب على النفط والثانية تخص عرض النفط، حيث يعود عدم استقرار أسعار النفط الى عدد من الأسباب والعوامل الداخلية والخارجية تتعلق معظمها إما بالنمو في الاقتصاديات وما يترتب عليه من زيادة الطلب، أو عوامل ترتبط بالعرض مثل عدم قدرة نمو الاستثمارات النفطية على مواكبة نمو الطلب على النفط، فضلاً عن ذلك ان هنالك أسباب اخرى غير اقتصادية ذات طبيعة جيوسياسية او أمنية كالأعمال التخريبية أو حتى تصرفات احتكارية للشركات العاملة، أن كل اضطراب يشهده سوق النفط سيؤدي بالضرورة إلى آثار سلبية على اقتصاديات البلدان المنتجة والمستهلكة على حداً سواء. (الكبيسي واللامي، 2017، 260).

اما بالنسبة الى الموازنة الحكومية للدولة المتمثلة بنفقاتها وإيراداتها العامة فأنها الواجهة الأولى التي تواجه بها الدولة خطر الصدمات في اسعار النفط، مما يعني أن الموازنة الحكومية للدولة تعد المدخل الذي يمكن للحكومة من خلاله امتصاص الآثار السلبية لهذا الخطر وتلافي عدم انتقاله أو الإبطاء من حدة انتقاله إلى باقي قطاعات الاقتصاد الأخرى وأيضا الإفادة من المميزات الايجابية لهذه الصدمات لما فيها مصلحة الاقتصاد والمجتمع.

أهمية البحث: تأتي أهمية البحث من معرفة المشكلة المعروضة والتي تتمحور حول أهم واعقد مشكلة يمر بها الاقتصاد السعودي، إلا وهي مشكلة الاعتماد على الإيرادات النفطية بشكل أساسي لتمويل الموازنة الحكومية مما جعل الاقتصاد السعودي يتأثر بالأزمات التي تصيب الاقتصادات العالمية، عن طريق ما تخلفه هذه الأزمات من تغيرات في أسعار النفط الخام وبالتالي حدوث الصدمات النفطية السلبية التي تؤدي الى انخفاض الايرادات النفطية وهذا يؤدي الى انخفاض الايرادات العامة التي تؤثر على تخصيصات الموازنة الحكومية.

مشكلة البحث: تبين مشكلة البحث ان الاعتماد على الإيرادات النفطية بشكل أساسي وضعف القطاعات الاخرى مثل القطاع الزراعي والخدمي في تمويل الموازنة الحكومية في السعودية جعلت اقتصادها يتأثر بالصدمات النفطية في اسعار النفط التي تتحكم بها الاقتصادات العالمية والظروف السياسية والاقتصادية الدولية، والتي بدورها تؤثر في قرارات الموازنة الحكومية، مما يثير السؤال التالي: الى اي مدى يمكن للسعودية استيعاب تلكم الصدمات النفطية واحتوائها من خلال سياسة مالية مناسبة.

فرضية البحث: اعتمدت البحث على فرضية مفادها إن تتبع مسارات الصدمات النفطية المنتظمة وغير المنتظمة كان لها انعكاساتها الواضحة في قرارات الموازنات الحكومية مما حدا بالسعودية اتباع الاساليب والوسائل المالية المناسبة لاحتواء العجز في الموازنة الحكومية.

اهداف البحث: يهدف البحث إلى بيان اثر الصدمات النفطية في أسعار النفط على الاوضاع المالية فوائض او عجوزات في الموازنات الحكومية وما ينجم عنه من مخاطر مالية محتملة، فضلا عن كيفية الاستفادة من الطفرات التي تحدث في اسعار النفط عالميا من خلال انشاء وتطوير ما يسمى بالصناديق السيادية، وتشخيص وتحليل مخاطر تقلبات أسعار النفط المتكررة على الايرادات العامة بشكل عام والإيرادات النفطية بشكل خاص في السعودية.

منهج البحث: اعتمد البحث على المنهج التحليلي في اثبات فرضيتها وهي تقدير اثر الصدمات النفطية في اسعار النفط على قرارات الموازنات الحكومية في السعودية مع بيان اتجاهات هذه الصدمات.

حدود البحث: تتضمن حدود البحث المكانية اقتصاد المملكة العربية السعودية للمدة 1990-2019.

المبحث الاول: الجانب النظري للصدمات النفطية والموازنة الحكومية

.11 مفهوم الصدمات النفطية: الصدمة النفطية هي الارتفاع المفاجئ في اسعار النفط الذي يصاحبه في الغالب انخفاض في العرض، ونظرا لان النفط يعد المصدر الاساسي للطاقة وخاصة لاقتصادات البلدان المتقدمة، فان أي صدمة نفطية يمكن ان تعرض الاستقرار الاقتصادي والسياسي في العالم للخطر، وتعتبر الزيادة في اسعار النفط اكثر اهمية من انخفاض اسعار النفط لأنها تدل على نمو مستوى الانتاج العالمي، وتشير الادلة الى ان الصدمات النفطية مهمة لأنها تساعد في تعطيل جزء من الانفاق من قبل المستهلكين والشركات تجاه قطاعات رئيسية معينة وهذا يساعد على كبح جماح التضخم البلدان المنتجة والمصدرة على حدا سواء) . (Hamilton, 2011, 364 . James D.

مما سبق يمكن تعريف الصدمات بانها الحدث الذي يسبب تغير كبير وغير متوقع في جانب العرض او الطلب، وان هذه الصدمات تكون باتجاهين سلبي يؤدي الى تدهور قيمة المتغير الاقتصادي المتأثر بهذه الصدمات، او ايجابي عندما تؤدي هذه الصدمات الى رفع قيمة المتغير الاقتصادي المتأثر بهذه الصدمات، لذلك فان السبب الرئيسي لحدوث الازمات الاقتصادية هو الصدمات التي تصيب القطاعات الاقتصادية، والتي يكون لها تأثير معنوي ومادي كبير على النظام الاقتصادي ككل، ولكن من خلال وجود توقعات صحيحة من قبل اصحاب القرار يمكن اتخاذ الاجراءات استباقية من شانها التخفيف من حدة هذه الصدمات ومنها الصدمات النفطية.

1.2مفهوم الموازنة الحكومية :ان مفهوم الموازنة الحكومية كان في الفكر الكلاسيكي (التقليدي)، يأخذ في اغلب الاحيان طابع مالي، أي ان اهدافها كانت محددة فقط في حصر النفقات العامة وكيفية الحصول على الايرادات العامة من اجل تغطية هذه النفقات، مع وجوب تحقيق التوازن في طرفي الموازنة الحكومية والذي يعتبر السمة التي كان يتميز بها الفكر الكلاسيكي.(طاقة والعزاوي،2006، 167-168).

اما في العصر الحديث فقد ارتبط مفهوم الموازنة الحكومية يعني انها الوثيقة التي من خلالها تحقق الدولة اهدافها الاقتصادية والاجتماعية، أي يتم ترجمة السياسة المالية للسنة المالية القادمة بشكل رقمي في اطار الخطة الاقتصادية العامة للدولة، ان الموازنة الحكومية في السعودية تتكون من مجموعتين، الاولى تخص القطاع الحكومي وهي تنقسم بدورها الى موازنتين (الموازنة التشغيلية- والموازنة الاستثمارية) وتكون ممولة مركزيا، اما المجموعة الثانية فهي موازنة وحدات القطاع الخاص الموحدة الممولة ذاتيا والتي يكون لها نشاط اقتصادي وانتاجي.(العركوب،1997، 12).

مما تقدم اعلاه يمكننا القول ان مفهوم الموازنة الحكومية هو خطة مالية تتضمن تقدير واجازة لنفقات الدولة وايراداتها لمدة زمنية قادمة غالبا ما تكون سنة، وهي بذلك تخرج عن المفهوم التقليدي الذي ينص على ان الموازنة هي مجرد وثيقة محاسبية او بيان محاسبي يتضمن نفقات الدولة وايراداتها خلال مدة زمنية قادمة، ويكمن الفرق بين المفهوم الاول والثاني في الاختلاف بين الخطة المالية والبيان المحاسبي، حيث ان الثاني يعبر عن ارقام تقديرية صماء لا تعطي المسوغات او الحقائق او مصدر تلكم الارقام.

1.3العلاقة النظرية بين الصدمات النفطية والموازنة الحكومية:

هنا سوف يتم توضيح العلاقة بين الصدمات النفطية متمثلة بتقلبات اسعار النفط واوضاع الموازنة الحكومية التي يتم الوصول اليها من خلال القرارات المالية التي يتم اخذها بسبب هذه التقلبات، سوى كانت هذه القرارات ستكون اتباع سياسة انفاقية توسعية عند ارتفاع اسعار النفط، او سياسة انفاقية انكماشية عند انخفاض هذه الاسعار، او اتباع سياسة ضريبية او الاخذ بالسياسة الاقراضية، وكذلك توضيح الجانب النظري للمتغيرات الاقتصادية التي سيتم الاخذ بها في الجانب التحليلي، وعرض اهم النتائج والتوصيات والاستفادة منها من قبل الباحثين في هذا المجال العلمي.

1.3.1 تقلبات اسعار النفط واثرها على الانفاق العام: ان الاقتصادي الالماني اودلف فاجنر هو اول من اشار الى ظاهرة النفقات العامة المتزايدة، عندما قدم قانون التزايد اللانهائي في نشاط الدولة وذلك في عام 1883، وينص هذا القانون الى ان اجمالي الانفاق العام من الناتج القومي الاجمالي هو في تزايد مستمر عبر الزمن، وقد استند هذا القانون على فرضية مفادها ان هناك علاقة طردية بين متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي باعتباره متغيرا مستقلا، ومتوسط نصيب الفرد من السلع العامة على اساس اعتباره متغيرا تابعا، وبالتالي فان أي زيادة في المتغير الاول سوف تؤدي الى زيادة ولكن بنسبة اكبر في المتغير الثاني والعكس صحيح، أي ان أي زيادة في الناتج المحلي الاجمالي سوف تؤدي بالضرورة الى الزيادة في الانفاق العام ولكن بنسبة اكبر من اجل اشباع الطلب المتزايد على السلع العامة. (الشوربجي، 2008، 142).

ان الانفاق الحكومي بجانبيه التشغيلي والاستثماري تطور بشكل كبير مع تفوق الانفاق الحكومي التشغيلي على الانفاق الحكومي الاستثماري، في نفس الوقت قابل هذا التطور في الانفاق الحكومي العام تراجع او ثبات في مستوى الايرادات العامة مما ادى الى زيادة

العجز في الموازنة الحكومية في السعودية. (العركوب، 2009 ، 49).

1.3.2 تقلبات اسعار النفط واثرها على الايرادات العامة: ان تطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية رافقه ايضا تطور في ايراداتها العامة والدولة بطبيعتها التي تمتاز بان لها مجموعة من الاملاك، هذه الاملاك يطلق عليها الدومين الذي ينقسم بدوره الى قسمين عام وخاص، ومن حيث المفهوم فان الدومين العام يقصد به كل ما تمتلكه الدولة من املاك واموال تستخدم من اجل تقديم منفعة عامة للمجتمع، وهذه الاملاك والاموال تكون خاضعة الى القانون العام واحكامه، بالإضافة الى ذلك فان هذه الاملاك لا يجوز بيعها او ايجارها ومن امثلتها الانهار والطرق والجسور العامة، والدومين العام بمعنى اخر هو الذي يقدم خدمة الى افراد المجتمع دون مقابل، ولكن في بعض الاحيان تقوم الدولة بفرض بعض الرسوم على بعض المرافق العامة وان الهدف من ذلك هو تغطية نفقات انشائها وصيانتها كما هو الحال في الرسوم التي تفرض على بعض الطرق الدولية او التي تربط بين المحافظات والاقاليم في الدولة الواحدة، وهذا الامر لا يؤثر على عمومية هذه الاملاك في الدومين العام. (القيسي، 2015، 60).

اما الدومين الخاص فيقصد به جميع الاموال والاملاك التي تكون مملوكة ملكية خاصة من قبل الدولة، وان هذا الدومين يدر للدولة ايرادا كبيرا، لذلك فعند الحديث عن الايرادات العامة ومصادر تمويلها فان هذا الدومين يكون هو المقصود، ويخضع هذا الدومين الى احكام القانون الخاصة الذي يخضع اليه جميع افراد المجتمع، وينقسم هذا الدومين الى ثلاثة اقسام رئيسية وهي الدومين المالي والدومين العقاري والدومين الصناعي والتجاري. (حلمي والحمود، 2002 ، 189).

1.3.3**تقلبات اسعار النفط واثرها على عجز الموازنة الحكومية:** ان عجز الموازنات الحكومية من المواضيع المهمة التي ظهرت بعد ان تغيرت النظرة الى طريقة هذه الموازنات، فبعد ان كانت الموازنة مجرد وثيقة تهتم بكيفية ترتيب النفقات العامة بحيث لا تتجاوز الايرادات العامة الى وثيقة تتضمن مشاريع واهداف تسعى الحكومة الى تحقيقها حتى وان كانت النفقات العامة اكبر من الايرادات العامة لان مصلحة المجتمع تقتضي هذا الشيء. (علوان وطالب، 2019 ، 386).

ان المقصود بعجز الموازنة الحكومية هو زيادات النفقات العامة على ما يتم الحصول عليه من ايرادات عامة، وان مشكلة العجز فيما يخص الموازنات الحكومية تعد من المشاكل الاقتصادية التي تواجه الكثير من البلدان سواء اكانت متقدمة ام نامية على حدا سواء، ان عجز الموازنات الحكومية يرتبط بالكثير من الاسباب منها ما يتعلق بجانب النفقات العامة واخرى مرتبطة بالإيرادات العامة، ولكن اغلب العجوزات التي تظهر في الموازنات الحكومية بالنسبة للبلدان النفطية ومنها البلدان العربية ترتبط بشكل مباشر بالإيرادات العامة لان هذه البلدان تعتمد بشكل كبير على ما تقوم في بيعه من النفط الخام الذي تمتاز اسعاره بتذبذبات كبيرة، وفي كثير من الاحيان تلجئ الدولة الى ما يعرف بالعجز المخطط له الذي يعني مجموعة الاجراءات التي تقوم بها الدولة عند تعرض اقتصادها الى حالة الكساد الاقتصادي، الذي يدفع الدولة الى تخفيض ضرائبها وزيادة انفاقها من اجل تنشيط الطلب الفعال فيها الذي يساهم في معالجة حالة الكساد الاقتصادي. (سالم، 2012 ، 295).

المبحث الثاني: تحليل مسارات الصدمات النفطية وقرارات الموازنات الحكومية

2.1 الاهمية النسبية للإيرادات النفطية في السعودية مقارنة بالإيرادات العامة للمدة 1990-2019

ان الايرادات النفطية تشكل نسبة كبيرة من الايرادات العامة في السعودية تتروح من 70% الى 90%، ففي عام 1991/1990 كانت الايرادات العامة (84437.07) مليون دولار، شكلت الايرادات النفطية منها في نفس العام (65679.20) مليون دولار، اي ما نسبته (77.78%)، في عام 2000 كانت الايرادات العامة (68817.33) مليون دولار، بلغت الايرادات النفطية منها في نفس العام (57179.73) مليون دولار، بنسبة (83.09%)، نلاحظ انه في عام 2010 ارتفعت الايرادات العامة الى (197565.87) مليون دولار، كانت مساهمة الايرادات النفطية منها في نفس العام (178729.33) مليون دولار، اي ما نسبته (90.47%)، في عام 2019 وصلت الايرادات العامة الى (247158.93) مليون دولار، لكن انخفضت مساهمة الايرادات النفطية منها في نفس العام الى (158513.07) مليون دولار، اي ما نسبته (64.13%)، السبب في ذلك هو الانخفاض الذي اصاب اسعار النفط في هذه الفترة بسبب الصدمة النفطية التي حدثت في عام 2014، وقد بلغ النمو المركب للإيرادات العامة (3.77%)، انظر الجدول (1) ادناه.

الجدول (1) الاهمية النسبية للإيرادات النفطية الى الايرادات العامة في السعودية للمدة 1990-2019

السنة	الايرادات النفطية مليون دولار	الايرادات العامة مليون دولار	نسبة الايرادات النفطية الى الايرادات العامة%
1990	65679.20	84437.07	77.78
1991			
1992	34344.00	45239.20	75.92

74.92	37718.67	28260.27	1993
74.04	34397.60	25468.00	1994
72.17	39066.67	28194.13	1995
75.93	47756.00	36261.87	1996
77.85	54800.00	42662.67	1997
56.49	37762.13	21332.80	1998
70.83	39321.07	27852.53	1999
83.09	68817.33	57179.73	2000
80.61	60842.40	49044.00	2001
77.98	56800.00	44293.33	2002
78.84	78133.33	61600.00	2003
84.12	104610.93	88000.00	2004
89.40	150489.33	134544.00	2005
89.73	179648.53	161192.00	2006
87.46	171413.33	149916.27	2007
89.32	293598.13	262231.73	2008
85.21	135948.00	115845.33	2009
90.47	197565.87	178729.33	2010
92.56	298007.20	275829.87	2011
91.84	332410.13	305284.80	2012
89.80	307363.20	276012.80	2013
87.81	277370.93	243559.20	2014
72.86	163384.80	119048.53	2015
64.24	138521.87	88986.13	2016
63.04	184402.67	116239.73	2017
67.49	241495.73	162997.07	2018
64.13	247158.93	158513.07	2019
-	3.77	3.08	النمو المركب%

المصدر: وزارة المالية السعودية، وزارة الطاقة السعودية، البنك المركزي السعودي اعداد مختلفة .

نلاحظ انه من خلال البيانات اعلاه نلاحظ انه كان هناك نسبة الايرادات النفطية الى الايرادات العامة كانت كبيرة، لكن بالرجوع الى الصدمات النفطية التي حدثت خلال مدة الدراسة نلاحظ في عام 1998 انخفضت الايرادات العامة في السعودية الى (37762.13) مليون دولار، بسبب انخفاض الايرادات النفطية فيها في نفس العام الى (21332.80) مليون دولار، اي ما نسبته (56.49%)، حدث هذا الانخفاض بسبب الصدمة النفطية السلبية التي حدثت في عام 1998 من جراء ازمة النمور الاسيوية، اذ نلاحظ ان الصدمة النفطية الايجابية التي حدثت في عام 2008 احدثت فارقاً كبيراً، وصلت الايرادات العامة الى اعلى مستوى لها في السعودية خلال مدة الدراسة اذ بلغت في عام 2012 (332410.13) مليون دولار، شكلت الايرادات النفطية منها (305284.80) مليون دولار، اي ما نسبته (91.84%)، لكن في نهاية عام 2016/2014 حدثت الصدمة النفطية السلبية بسبب زيادة المعروض النفطي من جراء زيادة انتاج وتصدير العراق وايران من النفط الخام، فضلا عن الموسم الدافئ الذي ساد في شمال الكرة الارضية في نفس العام والذي ساهم في خفض الاستهلاك العالمي من النفط الخام، كل هذه العوامل ساهمت في خفض الايرادات العامة في عام 2016 الى (138521.87) مليون دولار، بسبب انخفاض الايرادات النفطية التي شكلت منها (88986.13) مليون دولار، بنسبة (64.24)، من جراء انخفاض اسعار النفط الخام في تلكم الفترة، انظر الشكل (1) ادناه.

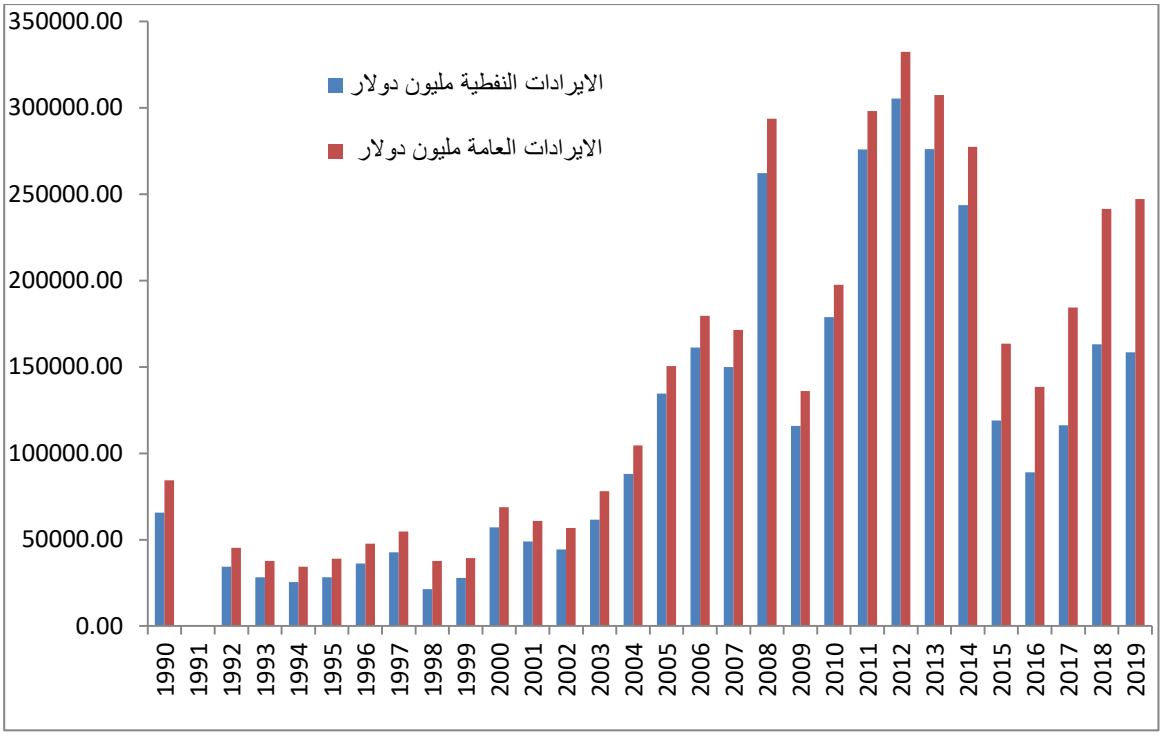

الشكل (1) الاهمية النسبية للإيرادات النفطية الى الايرادات العامة في السعودية للمدة 1990-2019 .المصدر: بيانات الجدول (1).

2.2 الاهمية النسبية للإنفاق العام في السعودية مقارنة بالإيرادات النفطية 1990-2019

ان المملكة العربية السعودية تولي الانفاق العام اهمية كبيرة وتعمل جاهدة على رفع مستوى هذا الانفاق بشقيه الجاري والاستثماري من اجل المساعدة في الحفاظ على المستوى المعاشي للمواطن السعودي، فضلا عن دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال دعم القطاع الخاص، كل هذا يعتمد على الايرادات النفطية التي تساهم بشكل كبير في رفد الموازنة الحكومية السعودية بالإيرادات العامة المطلوبة، لهذا فان اي انخفاض في الايرادات النفطية ينعكس بشكل سلبي على الايرادات العامة، نلاحظ انه في عامي 1991/1990 كان الانفاق العام اعلى من الايرادات النفطية اذ وصل الى (129980.00) مليون دولار، اي ما نسبته (197.90%) من الايرادات النفطية التي بلغت (65679.20) مليون دولار، وفي عام 2000 كان الانفاق العام مساويا تقريبا للإيرادات النفطية اذ وصل الى (62752.53) مليون دولار، اي ما نسبته (109.75%) من الايرادات النفطية التي بلغت في نفس العام (57179.73) مليون دولار، وفي عام 2010 كان الانفاق العام مساويا الى حد كبير للإيرادات النفطية اذ وصل الى (174369.60) مليون دولار، اي ما نسبته (97.56%) من الايرادات النفطية التي بلغت في نفس العام (178729.33) مليون دولار، اما في عام 2019 فكان الفارق كبير بين الانفاق العام والايرادات النفطية اذ وصل الانفاق الى (282518.67) مليون دولار، اي ما نسبته (178.23%) من الايرادات النفطية التي انخفضت بشكل ملحوظ في نفس العام اذ بلغت (158513.07) مليون دولار، ان هذا التراجع في الايرادات النفطية دفع الحكومة السعودية الى تبني مجموعة من الاجراءات التي من شانها تعزيز القرارات المالية، مثل اطلق مبادرة 2030 التي تسعى الى تنويع الاقتصاد السعودي، رفع شعار اقالة برميل النفط من ايرادات السعودية، تبني مشروع التوازن المالي 2017-2023، الذي يهدف الى تحويل عجز الموازنة الحكومية في السعودية الى فائض في الموازنة في نهاية عام 2023، مع الاستمرار سياسة انفاقية توسعية لان الانسان حسب راي الحكومة السعودية هو محور النجاح في المستقبل لهذا تعمل جاهدة على تطوير الفرد السعودي، و قيام الحكومة باتباع سياسات تؤدي الى تنويع الاقتصاد حتى يتم تقليل الاعتماد على الايرادات النفطية، وبالتالي تؤدي الى تقليل حدوث عجز دائم في الموازنة الحكومية السعودية، وقد بالغ النمو المركب للأنفاق العام في السعودية (2.71%)،انظر الجدول (2) ادناه.

الجدول (2) الاهمية النسبية للإنفاق العام الى الإيرادات النفطية في السعودية للمدة 1990-2019

السنة	الانفاق العام مليون دولار	الايرادات النفطية مليون دولار	الانفاق العام الى الايرادات النفطية %
1990	129980.00	65679.20	197.90
1991			
1992	63729.87	34344.00	185.56
1993	50104.00	28260.27	177.29
1994	43673.60	25468.00	171.48
1995	46384.80	28194.13	164.52
1996	52831.20	36261.87	145.69
1997	59005.87	42662.67	138.31
1998	50682.67	21332.80	237.58
1999	49024.27	27852.53	176.01
2000	62752.53	57179.73	109.75
2001	68037.33	49044.00	138.73
2002	62266.67	44293.33	140.58
2003	68533.33	61600.00	111.26
2004	76053.33	88000.00	86.42
2005	92393.07	134544.00	68.67
2006	104885.87	161192.00	65.07
2007	124332.80	149916.27	82.93
2008	138685.07	262231.73	52.89
2009	159049.07	115845.33	137.29
2010	174369.60	178729.33	97.56
2011	220453.33	275829.87	79.92
2012	244586.13	305284.80	80.12
2013	265262.40	276012.80	96.11
2014	304160.80	243559.20	124.88
2015	267011.20	119048.53	224.29
2016	221470.13	88986.13	248.88
2017	247999.73	116239.73	213.35
2018	287857.94	162997.07	176.60
2019	282518.67	158513.07	178.23
% النمو المركب	2.71	3.08	-

المصدر: وزارة المالية السعودية، وزارة الطاقة السعودية، البنك المركزي السعودي اعداد مختلفة .

نلاحظ انه من خلال البيانات اعلاه نلاحظ انه كان هناك تذبذبات واضحة بين الانفاق العام والايرادات النفطية في السعودية، خاصة بعد الصدمات النفطية، اذ نلاحظ ان الصدمة النفطية الايجابية التي حدثت في عام 2008 نلاحظ انه كان هناك فارق كبير بين الايرادات النفطية التي بلغت (262231.73) مليون دولار، والانفاق العام الذي لم يصل الى نصف هذه الايرادات اذ بلغ (138685.07) مليون دولا، اي ما نسبته (52.89)، اما بعد عام 2014 حدث العكس بسبب الازمة النفطية السلبية، اذ نلاحظ انه في عام 2015 تجاوز الانفاق العام بفارق كبير يصل الى نصف الايرادات النفطية مما تسبب بحدوث عجز كبير في الموازنة الحكومية في السعودية، اذ بلغ الانفاق العام (267011.20) مليون دولار، بينما بلغت الايرادات النفطية (119048.53) مليون دولار، اي ما نسبته (224.29)، هذا الامر ساهم في انتقال حالة الموازنة الى عجز شبه دائم، والسبب الرئيسي في ذلك الى انخفاض مساهمة الايرادات النفطية في الايرادات العامة في السعودية، انظر الشكل (2) ادناه.

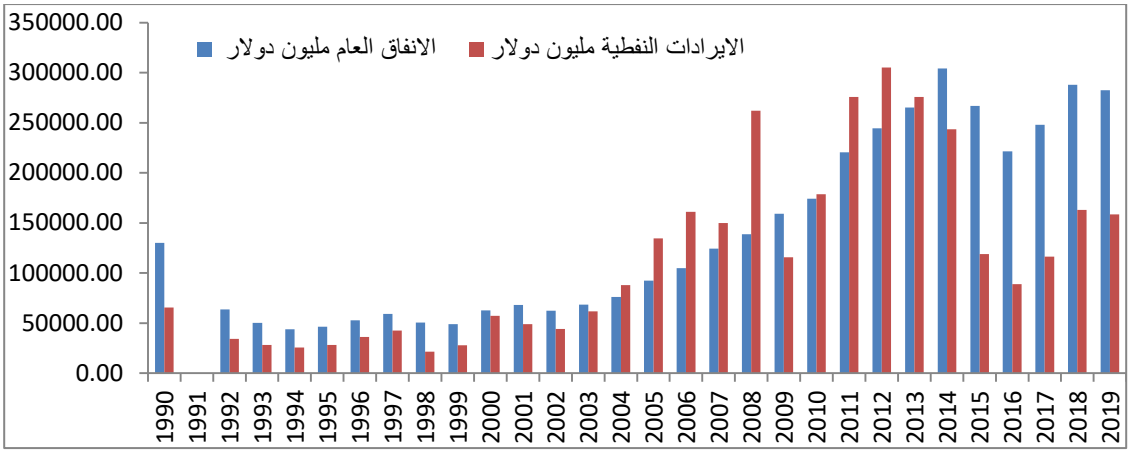

الشكل (2) الاهمية النسبية للإنفاق العام الى الإيرادات النفطية في السعودية للمدة 1990-2019 .المصدر: بيانات الجدول (2).

2.3 الاوضاع المالية للموازنة الحكومية في السعودية للمدة 1990-2019

ان فائض/عجز الموازنة الحكومية في السعودية يمكن النظر اليه من خلال تقسيم مدة الدراسة الى ثلاثة مراحل، الاولى تبدء من عام 2002/1990 اذ شهدت هذه المرحلة عجز مستمر ما عدا عام 2000 الذي شهد فائض في الموازنة الحكومية السعودية والذي بلغ (6064.80) مليون دولار، بسبب الانتعاش الذي شهدته اسعار النفط اذ وصل في عام 2000 الى ($26.76) للبرميل الواحد، وارتفاع صادرات النفط الخام السعودية الى (6.25) مليون برميل يوميا، بعد ان كان في عام 1999 ($17.43)، وصادرات النفط الخام السعودية كانت (5.72) مليون برميل يوميا، اما المرحلة الثانية فأنها تبدء من عام 2013/2003 والتي شهدت فائض مستمر في الموازنة الحكومية في السعودية، ويرجع ذلك الى الارتفاعات الكبيرة التي شهدتها اسعار النفط الخام خلال هذه المرحلة، بسبب زيادة النمو الاقتصادي العالمي، مع ملاحظة ان عام 2009 حدث به عجز في الموازنة الحكومية الذي بلغ (-23101.07) مليون دولار، اما المرحلة الثالثة فأنها تبدء من عام 2019/2014 اذ دخلت الموازنة الحكومية السعودية في عجز كبير بسبب الانخفاض الذي اصاب اسعار النفط من جراء الصدمة النفطية السلبية التي ضربت الاسواق العالمية في نهاية 2014، اذ وصل العجز الى اعلى مستوى له في عام 2015 عند مستوى (-103626.40) مليون دولار، بناءآ على الاوضاع المالية التي مرت بها الموازنة الحكومية السعودية قامت الجهات المعنية في المملكة باتخاذ جملة من القرارات المالية والاقتصادية التي من شانها معالجة عجز الموازنة الحكومية في المستقبل، مثل العمل على تنويع الاقتصاد السعودي، الاتجاه الى استثمار الموارد الطبيعية الاخرى الموجودة في المملكة، تقليل الاعتماد على النفط مستقبلا، السعي المستمر من اجل جذب الاستثمارات الاجنبية من خلال تذليل كل العقبات التي توجه المستثمرين في السعودية، زيادة الحريات على كل المستويات وفي جمع المجالات التي من شانها ان تزيد من ابداعات المواطن السعودي والمقيم على حدا سوء، انظر الجدول (3) ادناه.

الجدول (3) الاوضاع المالية للموازنة الحكومية في السعودية للمدة 1990-2019

السنة	الانفاق العام مليون دولار	الايرادات العامة مليون دولار	فائض/عجز الموازنة الحكومية مليون دولار
1990	129980.00	84437.07	-45542.93
1991			
1992	63729.87	45239.20	-18490.67
1993	50104.00	37718.67	-12385.33
1994	43,674	34,398	-9276.00
1995	46,385	39,067	-7318.13
1996	52,831	47,756	-5075.20
1997	59,006	54,800	-4205.87
1998	50,683	37,762	-12920.53
1999	49,024	39,321	-9703.20

6064.80	68,817	62,753	2000
-7194.93	60,842	68,037	2001
-5466.67	56,800	62,267	2002
9600.00	78,133	68,533	2003
28557.60	104,611	76,053	2004
58096.27	150,489	92,393	2005
74762.67	179,649	104,886	2006
47080.53	171,413	124,333	2007
154913.07	293,598	138,685	2008
-23101.07	135,948	159,049	2009
23196.27	197,566	174,370	2010
77553.87	298,007	220,453	2011
87824.00	332,410	244,586	2012
42100.80	307,363	265,262	2013
-26789.87	277,371	304,161	2014
-103626.40	163,385	267,011	2015
-82948.27	138,522	221,470	2016
-63597.07	184,403	248,000	2017
-46362.21	241,496	287,858	2018
-35359.73	247,159	282,519	2019

المصدر: البنك المركزي السعودي اعداد مختلفة .

نلاحظ انه من خلال البيانات اعلاه نلاحظ ان الايرادات العامة في الموازنة الحكومية في السعودية تعتمد بشكل كبير على الايرادات النفطية التي يتم تحقيقها من بيع النفط الخام السعودي في الاسواق العالمي، لهذا فان اي تقلبات في تلكم الايرادات سوف ينعكس بشكل مباشر على الاوضاع المالية للموازنة الحكومية في السعودية، ناهيك عن السياسة المالية التوسعية التي تعمل بها السعودية في كل الظروف سواء ارتفعت اسعار النفط او انخفضت بهدف المحافظة على زخم التنمية الاقتصادية في المملكة، ونلاحظ ان اعلى مستوى للفائض في الموازنة الحكومية السعودية ظهر بعد الصدمة النفطية الايجابية في عام 2008 اذ وصل الى (154913.07) مليون دولار، والعجز في الموازنة الحكومية السعودية وصل الى اعلى مستوى له بعد الصدمة النفطية السلبية التي حدثت في عام 2014، اذ بلغ في عام 2015 (-103626.40) مليون دولار، وهذا يؤكد الارتباط القوي بين الايرادات العامة والايرادات النفطية من جهة، والايرادات العامة والانفاق العام من جهة اخرى، والعلاقة السببية بين الانفاق العام وفائض/عجز الموازنة الحكومية في السعودية من جهة ثالثة، انظر الشكل (3) ادناه

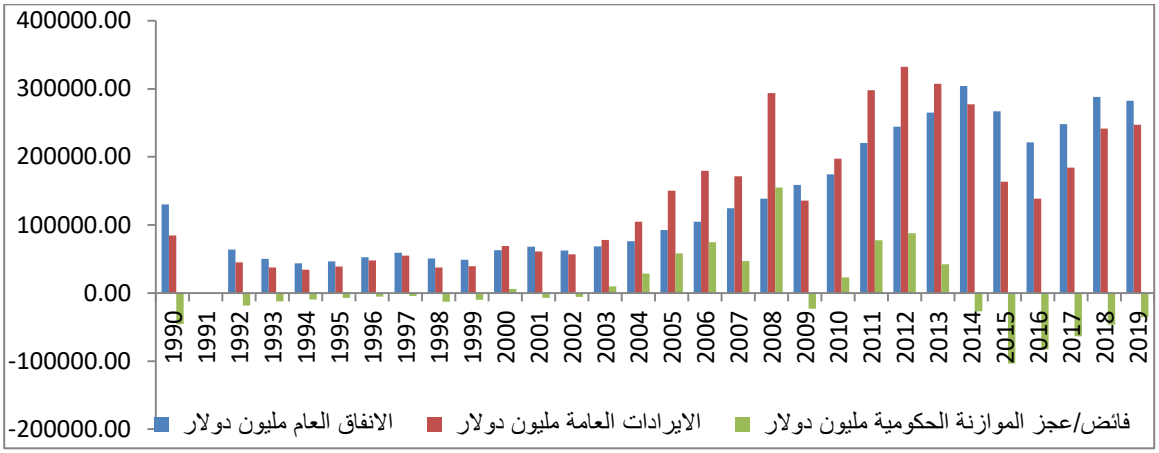

الشكل (3) الاوضاع المالية للموازنة الحكومية في السعودية للمدة 1990-2019. المصدر: بيانات الجدول (3).

الاستنتاجات والتوصيات:

اولا: الاستنتاجات:

1. يعتبر النفط وما يزال من اهم العوامل المحركة للتطورات السياسية والاقتصادية ويرى الكثيرون إنه الطريق الى تلك التطورات، وبنفس الوقت يخضع النفط الى تأثير تلكم التطورات السياسية والاقتصادية والى المنافسة الدولية والتعاون والصراع الدوليين.
2. ان الصدمات النفطية السلبية خلال مدة الدراسة كان له اثر سلبي كبير على الاقتصاد السعودي، بسبب هيمنة الايرادات النفطية في رفد الموازنة الحكومية بالأموال المطلوبة من اجل تغطية النفقات العامة، مما ادى الى اختلال هيكل الناتج المحلي الاجمالي في السعودية.
3. من جانب اخر نلاحظ ان صدمات النفطية الايجابية التي حدثت خلال مدة الدراسة خاصة بعد 2010 ساهمة في انتعاش اقتصاد السعودية، بسبب زيادة الايرادات النفطية الى مستويات قياسية، لكن الذي يؤخذ على الجهات المعنية انها لم تستثمر هذه الايرادات في استثمارات اقتصادية يكون لها مردودات مالية يمكن اللجوء اليها عندما تنخفض اسعار النفط.
4. ان حجم الانفاق التشغيلي والاستثماري للدولة يتأثر بشكل كبير في تقلبات اسعار النفط، وهذا يؤثر بشكل مباشر على الاستقرار الاقتصادي للدولة، ويعتبر القطاع النفطي هو العمود الفقري للكثير من البلدان النفطية المنتجة والمصدرة للنفط في تمويل الموازنة الحكومية في هذه البلدان ومنها السعودية، ولكن بسبب ضعف الجهاز الانتاجي فان تقلبات اسعار النفط تؤدي الى عدم استقرارية النفقات العامة للدولة بشقيها التشغيلي والاستثماري، وهذا يدل على وجود علاقة بين النفقات العامة وتقلبات اسعار النفط.
5. يمكن تصميم السياسة المالية في البلدان المصدرة للنفط بحيث تكون هذه السياسة معاكسة لدورة أسعار النفط في وقت الركود، بحيث إن الإنفاق الحكومي لا يؤدي إلى مزاحمة الإنفاق الخاص عكس أوقات الرخاء كما هو الحال في وقت زيادة أسعار النفط بالنسبة لهذه البلدان، من المحتمل أن تؤدي بعض النفقات الحكومية إلى مزاحمة الأنشطة الخاصة مما يؤدي إلى المساهمة في خفض مضاعفات الإنفاق الحكومي.

ثانيا: التوصيات:

1. العمل على تنويع الاقتصاد السعودي من اجل الانتقال من الاقتصاد الريعي الذي يعتمد على القطاع النفطي، إلى اقتصاد ذات ركائز قوية يقوم على تطوير القطاعات الخدمية بالدرجة الاولى، فضلا عن القطاعات الزراعية والصناعية والإنتاجية، من اجل التقليل من حدة الصدمات النفطية السلبية التي تحدث في اسواق النفط العالمية على اقتصاد السعودية التي تحدث بين الحين والاخر.
2. ضرورة اختيار الطرق المناسبة من اجل استثمار الإيرادات النفطية بصورة صحيحة وعلمية وذلك من خلال توجيهها نحو الاستثمار العام والخاص، فيما يخص الاستثمار العام نلاحظ انه يوجد ضرورة ملحة من اجل اعادة اعمار مشاريع البنية التحتية ومرافق الخدمات العامة التي اصابتها حالة من التقادم، فضلا عن تطوير قطاعات استخراج النفط وتصديره وتصفيته ومشاريع البتروكيماويات، اما فيما يخص القطاع الخاص فان استثمار هذه الايرادات يتطلب تشريع وإصلاح الكثير من السياسات والإجراءات القانونية والمالية، مثل إصدار قانون جديد يشجع ويخلق بيئة محفزه للاستثمار الخاص المحلي والأجنبي.
3. القيام بأنشاء وتوسيع الصناديق السيادية في السعودية من اجل استثمار الفوائض المالية التي يتم الحصول عليها من ارتفاع اسعار النفط في مشاريع استثمارية محلية واجنبية يكون لها مردودات مالية عالية بحيث يمكن اللجوء لها من اجل تغطية عجز الموازنات الحكومية في حال انخفاض اسعار النفط الى مستويات ادنى من ما هو مقرر لسعر برميل النفط في الموازنة الحكومية.
4. العمل على استثمار الفوائض المالية في تنمية وتطوير الموارد البشرية في السعودية، لأنها تعتبر الانسان هو محور واساس اي نجاح في اي بلد في العالم، ضرورة ترشيد النفقات الحكومية التشغيلية التي من شانها ان ترهق الموازنات الحكومية في السعودية.
5. ضرورة تنويع مصادر الايرادات العامة في السعودية بدلا من الاعتماد على مصدر واحد الا وهو النفط، اذ يمكن الوصول الى هذا الهدف من خلال معالجة الاختلالات الهيكلية في نظم الجباية الضريبية والرسوم مثلا، هذا يؤدي الى زيادة الايرادات العامة التي تؤدي الى تقليل حالة العجز التي تصيب الموازنات الحكومية في السعودية.

المصادر:

1. الكبيسي، محمد صالح سلمان واللامي، عبدالحميد عبدالهادي، (2017)، (دراسة تحليلية لصدمات اسعار النفط الخام في السوق العالمية الاسباب والنتائج)، جامعة بغداد، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد104، المجلد24.
2. العركوب، هاشم محمد عبدالله، (1997)، (عجز الموازنة العامة للدولة دراسة في اسبابه واثاره ومعالجته لبلدان مختارة مع اشارة خاصة للعراق للمدة 1973-1993)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.

3. الشوربجي، مجدي، (2009)، (اثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بو علي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 6.
4. العركوب، هاشم محمد عبدالله، (2009)، (اشكالية السياسة المالية العربية بين تطور الانفاق الحكومي واحتواء الدين العام-للمدة 1990-2004)، جامعة تكريت- كلية الادارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد5، العدد،13.
5. سالم، سالم عبدالحسين، (2012)، (عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته مع اشارة للعراق للمدة 2003-2012)، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 18، العدد68.
6. علوان، غفران حاتم وطالب، ريام علي، (2019)، (تحليل العلاقة بين عجز الوازنة العامة والدين الخارجي في العراق)، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد25، العدد113.
7. طاقة، محمد والعزاوي، هدى، (2010)، (اقتصاديات المالية العامة)، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان، الاردن.
8. القيسي، اعياد حمود، (2015)، (المالية العامة والتشريع الضريبي)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة التاسعة.
9. حلمي، خالد سعد زغلول، الحمود، ابراهيم، (2002)، (الوسيط في المالية العامة)، جامعة الكويت، الطبعة الثانية.
9. James D. Hamilton, (2011), (Historical Oil Swocks), National Bureau of Economic Research, Massachusetts, Cambridge, MA,02138 .
10. وزارة الطاقة السعودية https://www.moenergy.gov.sa
11. وزارة المالية السعودية https://www.mof.gov.sa.
12. https://www.sama.gov.sa.
13. البنك المركزي السعودي